Vol. 5 No.1 2021

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022

أثر حروف العطف في استنباط الأحكام

(The Impact of "Conjunctions" in the derivation of Sharia Rulings)

الدكتور محمد فاروق*

الدكتور المفتي محمد سليم**

الدكتور حافظ حامد حماد***

ABSTRACT

The article "The Impact of "Conjunctions" in the derivation of Sharia Rulings" brings to light that the greatness of the Holy Quran lies in its worth as a Word of God and also as a book of the ideology of life. The holy Quran was revealed in Arabic language because it was Arabs who addressed first and they were preachers to the entire nations of the world. So to understand its commandments and to attain its guidance, it became compulsory to critically learn the Arabic language with its rhetorics. The Islamic jurists differed from one another in the interpretation and exegesis of the Quran due to the rich rhetorics and the wide linguistic diversity of the Arabic language and not due to their own inclinations or mindsets. Hence, it proves that in the derivation of the Quranic laws, the role of Arabic language and its usage of word and conjunctions can not be ignored.

ان في اللغة العربية كما في لغات اخرى تدل الفاظها على المعاني المعتبرة، هكذا تدل حروفها على المعاني ولو بضم بلفظ آخر۔ و دلالة الحروف على المعنى صفة خاصة للغة العربية بالنسبة الى لغات اخرى لأن في لغات اخرى، الحروف لا تدل على المعاني۔ هذه خاصة مميزة للعربية۔ ولهذا ينبغي لمفسر القرآن اوفقيه أن يفسر القرآن أو يبين أحكامه أو يستنبطها بدون معرفة اللغة و ألفاظها و حروفها۔ دلالة نص القرآن على المعاني بدون معرفة معاني الحروف لا تكون كاملة۔ و للحروف، الصلة الهائلة بمعاني الألفاظ التي تدل على الأحكام الشرعية ولهذه الأهمية العلماء يعتبرون الحروف و معانيها في استنباط الأحكام۔ وفي هذه البحث نختار خاصة حروف العطف لأنها أكثر استعمالا بنسبة بقية الحروف كالحروف الجارة و غيرها ولها أثر غائر في استنباط الأحكام عند العلماء المجتهدين و عندهم صلة الحروف العطف في بيان المعاني۔

قبل الشروع في الموضوع نقدم تعريف الحرف لغة واصطلاحاً.

حروف صيغة جمع واحد حرف أولا نقدم تعريف الحرف لغة واصطلاحاً۔

تعريف الحرف لغة :

الحرف في اللغة الطرف، يقال حرف الوادي أي طرفه۔[1]

الحرف اصطلاحاً:

---

*. الأستاذ المساعد بالكلية الحكومية ، كوجرة ، باكستان

**. موظف التحقيق بقسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة الكلية الحكومية بفيصل آباد، باكستان

***. الأستاذ المساعد بقسم العلوم الإسلامية، جامعة الكلية الحكومية بفيصل آباد، باكستان

Vol. 5 No.1 2021
ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022

الحرف مادل علی معنی فی غیرہ۔[2]

وقال صاحب ھدایۃ النحو:"وحد الحرف کلمۃ لاتدل علی معنی فی نفسھا بل تدل علی معنی غیرھا۔"[3]

وھکذا قال ملا جامی فی شرحہ۔[4]

وسأذکر فی ھذہ المقالۃ معانی حروف العطف و أثرھا فی استنباط الأحکام من القرآن۔ والسبب المجیٔ إلی ھذا البحث، ھو مالھا من صلۃ وثیقۃ للحروف بالأحکام الشرعیۃ، من حیث إستنباط الحکم بطریق الاجتھاد بواسطۃ الحرف، لان یلزم علی المجتھد عند أئمۃ أصول الفقہ، ھو أوّلا رعایۃ اللغۃ فی استعمال المعانی۔

فھذا الموضوع ذا أھمیۃ کبیرۃ، وھو ذوصلۃ بعلم النحو والمعانی وعلم الأصول والفقہ، وإنما نختار حروف العطف علی الجارۃ والظرف۔ لأنھا أکثر وقوعا لدخولھا علی الأسماء والأفعال بخلاف حروف الجر، فإنھا تختص بالاسماء، وإنما قدم الواو علی سائر حروف العطف لانھا تدل علی مطلق الجمع عند المحققین ماسواھا من الفاء وثم تدل علی الجمع مع التعقیب فکان کالمرکب والواو کالمفرد والمفرد أصل المرکب وسابق علیہ طبعا ووضعا۔

اعتمدت فی ھذا الموضوع لبیان معانی الحروف علی مصادر أصول الفقہ، والنحو، وعلم المعانی۔ والحرف، مادل علی معنی فی غیرہ، وھو علی اصناف:

منھا حرف الإضافۃ: وھو مایفضی بمعانی الأفعال إلی الأسماء۔ وھو عمل ھذا البحث الّذی یسمی بحروف المعانی، وسمیت ھکذا لإیصالھا معانی الأفعال إلی الأسماء کما ذکر، أو لدلالتھا علی معنی، فإن الباء فی قولنا" مررت بزید" حرف لہ معنی لدلالتہ علی الإلصاق، بخلاف الباء فی بکر وبشر، فإنہ لا یدل علی معنی وبہ یظھر أنھا سمیت حروف المعانی لوضعھا لمکان تمیز بھا من حروف المبانی التی بنیت الکلمۃ علیھا ورکبت بہ۔

حروف العطف، وھی عشرۃ منھا أربعۃ تشترک فی جمع المعطوف والمعطوف علیہ فی حکم غیر أنھا تختلف فی معان أخری، وھی الواو، والفاء، وثم، و حتی۔

العطف فی اللغۃ: الثني والرد، یقال: عطف العود إذا ثناہ ورددہ إلی الآخر۔[5]

فالعطف فی الکلام: أن یرد أحد المفردین إلی الاخر فیما حکت علیہ، أو إحدی الجملتین إلی الأخری فی الحصول۔

وسأقتصر ھنا علی شرح سبعۃ حروف العطف، وھی الواو، والفاء، وثم، ولکن وبل، واؤ، وحتی، وذلک لکثرۃ استعمالھا وأھمیتھا۔

وفی الجملۃ ان الواؤ، لمطلق الجمع، والفاء وثم وحتی للترتیب، وأو وإما وأم: لتعلق الحکم بأحد المذکورین ولا وبل ولکن: لبیان مخالفۃ المعطوف للمعطوف علیہ فی حکمہ۔

وأصل العطف الواو، لأن العطف لإثبات المشارکۃ ودلالۃ الواو علی مجرد الاشتراک۔ وأما سائر حروف العطف فیدل علی معنی زائد علی الاشتراک کما وضح مما بینت۔

أولا یذکر تفصیل حروف العطف شرحاً، التی استعمالھا فی اللغۃ کثیر، ثم أذکر أقوال علماء النحو والأصول عن بقیۃ حروف العطف اختصارا۔

حروف العطف استعمالھا کثیرا:

(1) **الواو:**

الواو أکثر حروف العطف استعمالاً وفی حکمھا ثلاثۃ مذاھب۔

ووجہ تقدیم حروف العطف من حروف المعانی الذی ذکرنا من قبل، وأبدء منھم أکثر استعمالاً متقدمۃ وخلاصۃ ما قیل فی معنی الواو استفاد منہ اذ اتصل مع الألفاظ أو الجمل ھو یلی:

أحدھا: أنھا للترتیب وھو الذی اشتھر عن أصحاب الشافعی۔

الثانی: أنھا للمعیۃ وھو منقول عن مالک، ونسب إلی الصاحبین أبی یوسف ومحمد من الحنفیۃ۔

الثالث: أنھا لمطلق الجمع والمراد منہ انھا لمطلق الجمع فلا تفید ترتیبھا ولا معیۃ، وإنما تفید مشارکۃ کل من المعطوف والمعطوف علیہ فی الحکم۔ وبعضھم یعبر عن ھذا المذھب بالجمع المطلق وھو تعبیر غیر سلیم، لان الجمع المطلق ھو الجمع الموصوف بالإطلاق، والجمع الموصوف بالإطلاق لیس لہ معنی ھنا، بل المطلوب ھو مطلق الجمع بمعنی أی جمع کان سواء کان مرتباً أم غیر مرتب۔

Vol. 5 No.1 2021
ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022

فالواو لمطلق الجمع بمعنى أنها تفيد اشتراک المعطوف والمعطوف عليه في الثبوت، كما في الجمل التي لا محل من الاعراب، أو في الحكم كما في المفردات ومافي حكمها من الجمل التي لها محل من الاعراب من الفاعلية والمفعولية أو المسندية وغيرها۔ قال ابن حزم في الأحكام:

" واو العطف لاشتراک الثاني مع الأوّل: إما في حكمه وأما في الخبر عنه على حسب رتبة الكلام، فان كان الثاني جملة فهو اشتراک في الخبر فقط۔ وإن كان اسما مفرداً فهو مشترک في حكم الأوّل۔"(6)

والمذهب الثالث: هو رأي جماهير أهل اللغة والأدب والنحو وأئمة الفتوى والشرع ودليلهم مايأتي:

قالت جماعة من علماء النحو، منهم جمال الدين بن حاجب(7) وعبد الرحمن الجامي(8) وصاحب هداية النحو(9) وصاحب شرح مائة عامل۔(10)

النقل عن أئمة اللغة العربية واستقراء مواضع استعمالها، فقد اجمع النحاة على أن الواو لمطلق الجمع، فان العرب تقول: " جاءني زيد وعمرو" فيفهم منه اجتماعهما في المجيئ من غير تعرضٍ للمقارنة أو الترتيب في المجيئ، ولو كانت للترتيب لما صح قوله في سورة: {وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ}(11)

وقوله في سورة الاعراف مع اتحاد القضية، والقصة واحدة: {وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا}(12) فالامر والمأمور والزمان واحد كما ثبت عن أئمة التفسير، فلو كانت الواو للترتيب لتناقضا، لدلالة الآية الأولى على تقديم الدخول على القول، ودلالة الآية الثانية على عكسه وكلاهما تعالى منزه عن ذلک۔

وقال أهل اللغة: إنّ قول العرب: " لا تأكل السمک وتشرب اللبن"، بالنصب في الفعل الثاني معناه النهي عن الجمع بينهما من غير تعرض لمقارنة أو ترتيب في الوجود، فلو شرب اللبن بعد أكل السمک جاز۔ ولو استعمل الفاء مكان الواو لبطل المراد، لان الغرض في المثل هو الجمع بين الشيئين، وإذا كان المراد هو الجمع فإن الواو هي التي صلحت لذلک ولم يصلح غيرها كالفاء وثم۔

وقال علماء الأصول منهم الشوكاني(13)، والتفتازاني(14)، وملا جيون۔(15)

إن الواو لو أفادت الترتيب لدخلت في جواب الشرط كالفاء، لأن جزاء الشرط يعقب الشرط ونحوه، والفاء هي التي تدل على التعقيب، فلذلک اختصت بالجزاء فمثلاً: لايحسن أن يقال " إذا دخل زيد الدار وأعطه درهماً" يحسن أن يقال: " فأعطه درهماً"۔

وهذا المذهب هو المعتمد عند محققي الحنفية والشافعية، ورتب عليه الحنفية عدم وجوب الترتيب في غسل أعضاء الوضوء، بنا على تعاطفها بالواو في آية الوضوء:

{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ}(16)

واستدل القائلون الترتيب في الوضوء بأن الواو للترتيب بما يأتي المثال: القائلون منهم الآمدي(17) وصاحب أصول الشاشي۔(18)

وهو قوله تعالى: {إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ}(19) فان الواجب المقرر في السعي هو البدء بالصفا، لقوله عليه السلام لمن سأله ومن الصحابة: بم نبدأ فقال: " ابدؤوا بما بدأ الله به" ولولا أن الواو لترتيب لما كان جواب الرسول عليه الصلاة والسلام كذلک۔

ويرد على هذا الدليل بأنه يصلح للاحتجاج به على القائلين بالترتيب، فإن الصحابة مع أنهم من أهل اللسان سألوا الرسول ﷺ عن ذلک، ولو كانت الواو للترتيب لما احتاجوا إلى السؤال انما ثبت الترتيب بالحديث الصادر عن الوحي۔

(2) الفاء:

الفاء للتعقيب باتفاق الأدباء على نقله عن أهل اللغة۔ ومعنى التعقيب هو الدلالة على وقوع الثاني عقب الأوّل بغير مهلة، لكن في كل شيئ بحسبه، فلو قال: " دخلت مصر فمكة " أفادت التعقيب على مايمكن، ومثل: " جاء زيد فعمرو فزيد جاء قبل عمرو ولا بد، وأتى عمرو إثره بلا مهلة۔

وذهب الجرجي إلى أن الفاء إن دخلت على الأماكن أو المطر فلا ترتيب كما إذا قلنا "نزلنا نجداً فتهامة، ونزل المطر نجداً فتهامة " وإن كانت تهامة في هذا سابقة في النزول بها۔

Vol. 5 No.1 2021
ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022

والدلیل علی اَن الفاء للتعقیب ھو اَنہ تجب اَن یربط جزاء الشرط بھالاَن الجزاء یعقب الشرط، فلا یدخل فیہ اِلا لفظ یفید التعقیب۔ مثل " ان قام زید فعمرو قائم " فاِن الجزاء کما قلت یجب اَن یوجد عقب الشرط، فلو لم تکن الفاء مناسبۃ لھذا المعنی مفیدۃ للتعقیب لم یجب دخولھا علیہ کالواو، فاِنہ لا یجب بل یجوز۔ ووجوب دخول الفاء علی جزاء الشرب مجابہ اِذا لم یکن الجزاء فعلا کما مثّلت، لاَن الفعل اِن کان ماضیاً فلا یجوز دخول الفاء علیہ ولکنہ لم یجب نحو:" اِن قام زید قام عمرو" واِن کان مضارعاً جاز دخول الفاء علیہ ولکنہ لم یجب نحو:" ان قام زید یقوم عمرو"۔

واستدلال الحنفیۃ[20] ھم یقولون اَن الفاء فی اللغۃ مستعملۃ للتعقیب لانہ تدخل علی، المعلول والمعلول یعقب العلۃ مثلا: " جاء الشتاء فتأھب" وقد تدخل اَیضاً علی العلۃ اَن مابعدھا یکون سبباً لما قبلھا، ویکون السبب متقدما علی المسبب لا یکون فی عقبہ وقد تکلف بعض الاَصولیین من الاحناف کما جاء فی التوضیح عن صدر الشریعۃ ابن مسعود محققا ان فاء للتعقیب وتدخل الفاء علی العلۃ والمعلول ھو حکم السابق علی الفاء اِذا کان مقصودا من العلۃ یکون ذلک علۃ غائیۃ، فتصیر العلۃ معلولاً فلذا تدخل علی العلۃ باعتبار اَنھا معلول اَن مابعد الفاء ھي علۃ وباعتبار آخر معلول، ودخل الفاء ھنا باعتبار معلول لاعلۃ، کما فی ذلک القول،" اَبشر فقد اَتاک غوثا، واَد لی اَلفاً فاَنت حر" فیکون العبد حرا فی الحال، لاَن القول " فاَنت حر" معناہ لانک حر وذلک لا یکون اذا کان القول " فاَنت حر" جواباً للاَمر، لاَن جواب الاَمر لا یکون اِلا لفعل المضارع، کما فی القول المومن للحربی:: "انزل فاَنت آمن"۔

(3) ث-م :

ثم للعطف علی سبیل التراخی، اَی اِنھا تدل علی وقوع الثانی بعد الاَوّل للجملۃ وبعبارۃ اَخری ھو اَن یکون بین المعطوف والمعطوف علیہ مھلۃ فی الفعل المتعلق بھما مثلاً اِذا قلت: جاءنی زید ثم عمرو، ضربت زیداً ثم عمرواً، کان المعنی اَنہ وقع بینھما مھلۃ۔[22]

واختلف الحنفیۃ فی ظھور اَثر التراخی۔[23] فقال اَبو حنیفۃ رضی اللہ عنہ: یظھر اَثرہ فی الحکم والتکلم جمیعاً، حتی کان بمنزلۃ مالو سکت ثم استانف قولاً وذلک لاَن " ثم" تفید مطلق التراخی، والمطلق فیعرف اِلی المعنی الکامل فیہ، والکمال بَاَنّ یثبت التراخی فی التکلم والحکم جمیعاً۔

وقال الصاحبان: اَبو یوسف ومحمد: التراخی راجع اِلی الحکم، اَی اِلی الموجود اَی یوجد ما دلّ اللفظ علیہ متراخیاً کما فی کلمۃ " بعد" لافی التکلم، لاَن التکلم متصل حقیقۃ فکیف یجعل التکلم متصلا، والعطف لا یصح مع الانفصال، فینبغی الاتصال حکما مراعاۃ لحق العطف۔

وقد تستعار " ثم" بمعنی الواو مجازا لمجاورۃ التی بینھما، قال اللہ تعالی: {ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ}[24] فھنا یتعذر العمل بحقیقۃ " ثم" اِن کان الایمان ھو الاَصل المقدم الذی یبتنی علیہ سائر الاَعمال الصالحۃ، وھو شرط صحتھا من الشخص، فلا یکون {فَكُّ رَقَبَةٍ O اَوْ اِطْعَامٌ فِيْ مَسْغَبَةٍ}[25] معتبرین قبل الایمان کالصلاۃ قبل الطھارۃ، نعرفنا اِن ثم ھنا معنی الواو، ومثل ذلک قولہ تعالیٰ {فَاِلَيْنَا مَرْجِعُھُمْ ثُمَّ اللّٰہُ شَھِيْدٌ عَلٰى مَا يَفْعَلُوْنَ}[26] فاِنہ یتعذر العمل بحقیقۃ (ثم) لاَنہ تعالی شھید علی یفعلون قبل رجوعھم اِلیہ، کما ھو شھید بعد ذلک فکانت ثم بمعنی الواو۔

قال الزمخشری: المراد من الشھادۃ مقتضاھا وتنیجتھا وھو العقاب کاَنہ تعالی قال: ثم یعاقب علی مایفعلون، وقال: ویجوز اِن یراد: اِن اللہ یود شھادتہ علی اَفعالھم یوم القیامۃ حین ینطق جلودھم واَعینھم واَیدیھم واَرجلھم شاھدۃ علیھم۔[27]

(4) ل-ک-ن :

لکن من حروف العطف قد یستعمل عند اَھل اللغۃ للمعنی الذی معتبر عند علماء الاَصول والنحو۔[28]

مثل:" ماجاءنی زید لکن عمرو" وذلک اِذا توھم المخاطب عدم مجیٔ عمرو، بناء علی مخالطۃ وملابسۃ بینھما۔ وجاء بل " للتدارک وعلی ھذا من ظاھر النظر ھو مرادف لکن ولکن ویظھر الفرق بین، لکن وبل، من وجھین۔

احدھما: اَن (لکن) اَخص فی (بل) فی الاستدراک، لاَن الاستدراک فی (بل) یکون بعد الایجاب مثل " ضربت زیداً بل عمرواً" وبعد النفي مثل : " ماجاءنی زید بل عمرو" واَما (لکن) فلا تستدرک الا بعد النفی فلا یصح قولک : " ضربت زیداً لکن عمرواً" واِنما تقول " ماضربت زیداً لکن عمراً" ھذا فی عطف المفرد علی المفرد اما فی عطف الجمل فتکون (لکن) مثل (بل)۔

الثانی: اَن موجب الاستدراک بکلیتہ (لکن) اِثبات مابعد، فاَما نفی الاَوّل فلیس من اَحکامھا، بل یثبت ذلک بدلیلہ وھو النفی الموجود فیہ صریحاً، بخلاف کلمۃ (بل) فاِن موجبھا وضعا نفی الاَوّل واِثبات الثانی، کما قال صاحب اَصول الشاشی۔[29]

Vol. 5 No.1 2021
ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022

هذا وإن كلمة (لكن) يختلف ما تدخل عليه نفيًا وإثباتًا باختلاف كونه مفرداً أو جملة ففي عطف المفرد على المفرد يجب أن يكون ما قبلها منفيا نحو " ما رأيت زيداً لكن عمراً" فإنه يتدراک عدم رؤية زيد برؤية عمرو۔

وأما إن كان في الكلام جملتان فيجب اختلافهما في النفي والاثبات، فإن كانت الجملة التي بعدها منفيه، وإن كانت التي قبلها منفيه وجب أن تكون التي بعدها مثبتة۔ مثال ذلک " جاءني زيد لكن عمرو لم يأت، ماضربت زيداً، لكن عمرواً" ويلاحظ أن اختلاف الكلامين نفياوإثباتا، يكفي أن يكون من جهة المعنى، سواء أكان مختلفين لفظاً مثل " سافر زيد لكن عمرو حاضر" وبعديتبين أن كلمة " لكن" نظيره (بل) في عطف الجمل متأتي بعد النفي والإيجاب۔

(5) ب۔ل :

و قال ملاجيون في نور الأنوار:" وبل لاثبات مابعده والاعراض عماقبله على سبل التدارک۔"[30] والذي يفهم من كلام علماء الأصول عن (بل) هو كلمة موضوعة للإضراب عن الأوّل منفيا كان أوموجبا، ولاثبات للثاني على سبيل التدارک للغلط، مثل "جاءني زيد بل عمرو" فإن مقصود المتكلم الإخبار لمجي زيدٌ، ثم تبيّن أنه غلط في ذلک فاضرب عنه إلى عمرو، فقال بل عمرو ومثل:" ماجاءني زيد بل عمرو" فيكون نفي المجي، ثابتا لزيد، واثبات المجي لعمره۔

وعلى هذا فمعنى الإعراض عن الكلام الأوّل هو أنه يجعله كان ليس بمذكور، ويكون الحكم منصبا على الثاني فقط۔ فلا يكون في العطف ببل إلا أخبار واحد، وهذا بخلاف (لكن) فليس فيه إعراض عن الكلام الأوّل كما بينت، بل إنما الحكمان متحققان، وفيه إخبار إن أحدهما نفي والاخر إثبات۔

والضرب بكلته (بل) إنما يصح إذا كان صور الكلام محتملا للرد والرجوع عنه فان كان لا يحتمل بمنزلة العطف المحض۔ وحينئذ يعمل في اثبات الأمر الثاني، مضموماً إلى الأوّل على سبيل الجمع دون الترتيب فمن قال لامرأته بعد الدخول بها:" أنت طالق واحدة لا بل اثنين" تطلق ثلاثا، لأنه لا يملک الرجوع عما أوقع من الطلاق ونظراً لأن كلمة (بل) للأعراض عماقبله والاثبات لمابعد، قال زفر من الحنفية: إذا قال شخص" لفلان على ألف درهما بل ألفان، يلزمه ثلاثة آلاف لأن كلمة (بل) استدراک الغلط بالرجوع عن الأوّل وإقامة الثاني مقامه، إلا أن رجوعه عن الاقرار باطل۔[31]

(6) أو:

و قال العلامة الشاشي:" أولتناول أحد المذكورين والذي ظهر من تعريف أو للمعنى الذي استعمل فيه أوهو أنه لاحد الشيئين لا للشک، فإن كانا، مفردين فهي تفيد ثبوت الحكم لأحدهما، وإن كان جملتين فتفيد حصول مضمون إحداهما، وهي إما أن تدخل بين إسمين أو أكثر كقولک " جاءني زيد أو عمرو" ، أو بين فعلين أو أكثر كقوله تعالى" إستغفر لهم أولا تستغفر لهم"[32] ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أواخرجوا من دياركم"[33]

ولا يصح أن تكون " أو" للشک بمعنى أن المتكلم شاک لا يعلم أحد الشيئين على التعيين لأن الكلام موضوع للأفهام، فلا يوضع للشک، وإنما يحصل الشک، من محل الكلام وهو الإخبار والدليل هو أن (أو) إذا استعملت في الإنشاء، لاتؤدي معنى الشک أصلاً، لان الإنشاء معناه إثبات ابتداء، والأصل في الاستعمال هو الحقيقة وعلى هذا فتكون (أو) في الأمر إما للتخيير أو الاباحة أو التسوية أو نحو ذلک مما يناسب المقام۔

مثال الأوّل قوله تعالى:

{فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ}[34]

وإذا كانت (أو) تتناول أحد المذكورين فمن قال:" هذا حر أوهذا، أوهذه طالق، وهذا المثال إنشاء في الشخص، لكنه يحتمل الاخبار۔ لأنه وضع للإثبات لغة، حتى إن الشخص لو جمع بين حر وعبد وقال: أحد كما حر، أو قال هذا حر أوهذا، لا يعتق العبد لاحتمال الإخبار، لأنه أمكن العمل بموضوعه الأصلي وهو الإخبار۔

ممن حيث إن الكلام إنشائٌ شرعا، فإن قوله : " هذا حر أوهذا" يوجب التخيير أي يكون للسيد ولاية إلقاء هذا العتق في أيهما شاء ومن حيث إنه اخبارٌ لغة فيوجب الشک ويكون إخبارا بالمجهول، فيكون على الشخص إظهار ما في الواقع، وهذا إظهار لا يكون انشاء بل إظهاراً لما هو الواقع، ولما كان للبيان أو الإظهار، وهو تعيين أحدهما شبهان: شبه الإنشاء، وشبه الاخبار، نعمل بالشبهين، ممن حيث إنه إنشاء يشترط صلاحية محل البيان حين إيقاع العتق في أيهما شاء فان مات أحد العبدين أو احد المرأتين وقال: أردت الميت لا يصدق، ويتعين الباقي على الحياة لإيقاع العتق أو الطلاق، وذلک لخروج الميت عن حملية العتق أو الطلاق۔

Vol. 5 No.1 2021
ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022

ومن حیث اَن الکلام اِخبار فیجبر الشخص علی البیان والاِظھار، اِذ لا جبر فی الاِشارات بخلاف الاَخبارات۔

(7) ح ت ی:

وو قال صاحب " بالنامی علی الحسامی " : " واَما حتی سواء کانت عاطفۃ یتبع مابعدھا قبلھا فی الاعراب۔"[35]

وظھر من ھذا القول اَن (حتی) من الحروف الجارۃ والحروف العاطفۃ، وھی فی اَصل وضعھا للغایۃ علی اَن مابعدھا غایۃ لما قبلھا، سواء کان جزءا منہ، مثل " اَکلت السمک حتی رَاسھا " اَم غیر جزء مثل قولہ تعالی {حَتّٰی مَطْلَعِ الْفَجْرِ}[36] وعند الاطلاق، یکون الاَکثر علی اَن مابعدھا داخل فیما قبلھا۔

ولھا اَحوال منھا:

1- قد تکون (عاطفۃ) یتبع مابعدھا لما قبلھا فی الاعراب، وفی العاطفۃ یجب اَن یکون معطوفا، جزئً ا من المعطوف علیہ، اِما اَفضل اَو اَدون، نمثل " مات النّاس حتی الاَنبیاء علیھم السلام " فالمعطوف اَفضل، ومثل (قدم الحجاج حتی المشاۃ) فالمعطوف اَدون، ولا یصح ان یقال " جاءنی الرجال حتی ھند، لاَن المعطوف لیس جزءاً من المعطوف علیہ۔

ویشترط فی العاطفۃ اَن یکون الحکم مما ینقضی شیئا فشیئا حتی ینتھی اِلی المعطوف لکن بحسب اعتبار المتکلم لا بحسب الوجود نفسہ، فقد یتعلق الحکم بالمعطوف، اَوّلاً مثل " مات کل اَب لی حتی آدم علیہ السلام "۔

(2) من حروف العطف استعمالھا قلیل

(2-1) اِما واَم:

اِما واَم من حروف العطف ھما قلیل الاستعمال فی اللغۃ للمعانی و قال علماء البلاغۃ، لا فرق بین اَو، وبین اما الا بحسب اللفظ، ویشترط فی اما اَن یتقدم قبل ماعطف بھا علیہ اَما الاَخری ولا خلاف فی ان اما الاَولی لیست عاطفۃ لاعتراضھا بین العامل والمعمول وبین احد معمولی العامل۔

واَما الفرق بین اَو واَم فھو ان وضع اَم للعلم باحد الامرین واَولیت کذلک فانت فی اَزید عندک اَم عمرو عالم بان احدھما عندہ مستفھم عن التعین ولذا یکون الجواب بالتعین ولا یستقیم فیہ نعم وفی اَزید عند اَو عمرو مستفھم عن ان اَحدھما عندہ اَم لا ولذا کان الجواب بنعم اَولاً مستقیما۔"[37]

(3) لا:

و" لا " من حروف العطف لا تستعمل لمعنی خاص، بل یستعمل اَن المعطوف مخالف للمعطوف علیہ فی حکمہ ولا فی ھذا المعنی مشترک مع " بل " و" لکن "، کما فی قولنا " جاءنی زید لا عمرو، بل عمرو "، وما جاءنی زید لکن عمرو۔[38]

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol. 5 No.1 2021

الھوامش

1۔ آفندي، محرم، شرح شرح الجامي، کوئٹہ : 1992م، 1/311

2۔ ابن حاجب، العلامۃ، کافیۃ، کراتشی: نور محمد أصح المطابع، 1941م، ص112

3۔ سراج الدین عثمان، الشیخ، ھدایۃ النحو، لاھور: نفیس پبلشرز، ص9-10

4۔ الجامي، عبد الرحمن، العلامہ، الفوائد الضیائیہ المعروف بشرح ملا جامي، کراتشي، قدیمي کتب خانہ، ص334
عبد الغفور، ملا، حاشیۃ ملا عبد الغفور علی الکافیۃ، کوئٹہ: المکتبۃ الرشیدیۃ، ص52

5۔ الزحیلي، وھبۃ، الامام، أصول الفقہ الإسلامی، 2/312

6۔ ابن حزم، الامام، الاحکام، ا/170

7۔ سیبویہ، الامام، الکتاب، بشاور: خانہ جاتی، ص31
ابن حاجب، العلامۃ، کافیۃ، ص113
الجامی، عبد الرحمن، العلامہ، الفوائد الضیائیہ، ص325

8۔ ابن حاجب، العلامۃ، کافیۃ، ص113

9۔ الجامي، عبد الرحمن، العلامہ، الفوائد الضیائیہ، ص335

10۔ الجرجاني، عبد القاھر، العلامۃ، شرح مائۃ عامل، کراتشی، قدیمی کتب خانہ، ص17

11۔ البقرۃ 2: 58

12۔ الاعراف7: 161

13۔ الشوکاني، ارشاد الفحول، 1/80

14۔ أنظر: التفتازاني، التلویح، 1/148

15۔ ملاجیون، نور الأنوار، ص97

16۔ المائدۃ 5: 6

17۔ الآمدي، الاحکام فی أصول الأحکام، 1/59

18۔ الشاشي، أصول الشاشی، ص31

19۔ البقرۃ2:185

20۔ ابن امیر الحاج، التقریر والتحریر، 2/46

21۔ ابن مسعود، صدر الشریعۃ، الامام، التوضیح علی التلویح، 1/104

22۔ أنظر: الکنوي الأنصاري، فواتح الرحموت، 1/134

23۔ ابن امیر الحاج، التقریر والتحریر، 2/47

24۔ البلد90: 18

25۔ أیضاً90: 13-14

26۔ یونس10:46

27۔ الزمخشري، الکشاف، 5/319

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol. 5 No.1 2021

28۔ ملاجیون، نور الأنوار، ص136
الكندي الأنصاری، فواتح الرحمت، 1/137

29۔ الشاشي، أصول الشاشی، ص81

30۔ ملاجیون، نور الأنوار، ص126

31۔ أنظر: ابن الهمام، فتح القدیر، 14/271،
الشاشي، أصول الشاشی، ص83

32۔ التوبة9 : 80

33۔ النساء4:66

34۔ المائدة5:89

35۔ الحقاني، عبد الحق، بالنامی شرح الحسامی، ملتان: مکتبة امدادیة، ص354

36۔ القدر97:5

37۔ أنظر: الآمدي، الاحکام فی أصول الأحکام، 1/63
التفتازاني، المطول، 81

38۔ الجلبي، حسن، حاشیة المطول، قم: منشورات رضی، ص417
المصدر السابق، ص419، الآمدي، الاحکام فی أصول الأحکام، 1/63